J. Product. & Dev.,30(2):129- 143 (2025)

دراسة تحليلية لدور صندوق التنمية الكويتي فى معالجة تداعيات آثار الكوارث والأزمات

د. أحمد قاطع فنطل العنزي
الجهاز المركزي للمناقصا ت العامه بمجلس الوزراء – الكويت
Alenizi90409@gmail.com

ملخص البحث

يتمثل دور الصندوق محلياً فى دعم التمية المحلية من خلال اعداد الكوادر للتنمية البشرية والتنمية المجتمعية من خلال مجموعة من البرامج المحلية فى مختلف الاتجاهات لتحقيق ذلك ودعم المجتمع والنهوض به اجتماعياً وعلمياً وفكرياً، وخارجياً فى الدعم للدول اقتصادياً واجتماعياً وصحياً من خلال تقديم المساعدات والمنح للتنمية وعند الكوارث الصحية والبيئية والإجتماعية ويهدف الصندوق من خلال ذلك إلى ترابط المجتمع الداخلي وبناءه وسرعة تحقيق أهدافه ومشاركة أفراده وبالنسبة للمجتمع الدولي دعمه وتنميته اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق العلاقات الاقتصادية للدولة الكويتية والسياسية لدعم الدولة ورقيها وتوثيق علاقاتها الخارجية وهى أهم أهداف الدراسة والبحث القيام بالدور الاجتماعي وربط المجتمع وتوثيق العلاقات مع الدول الخارجية.

الكلمات الافتتاحية : صندوق التنمية –التحليل الاقصادي-الكوارث والازمات

هدف البحث:

يهدف البحث إلى اظهار دور الصندوق فى مجالات التنمية المحلية من خلال المساهمة في برامج التدريب والتأهيل ودعمها، ومساعدة القطاع الخاص ودعم المتفوقين علمياً، والتنمية المجتمعية، والمساهمة فى حل مشكلة الاسكان ودعم الشباب والدور الخارجي للصندوق فى دعم ومكافحة الأمراض والأوبئة والكوارث التى تمر بها بعض الدول.

أهمية البحث:

اظهار دور الصندوق من خلال التحليل الاقتصادى فى دعم التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية ومساهمة الشباب فى التنمية، وأيضا دعم التنمية فى الدول التى تمر بظروف وكوارث مرضية أو انتشار الأوبئة بها وظروف طارئة للوقوف بجانب تلك الدول مما يساهم فى تقوية العلاقات والتعاون الدولي بين دولة الكويت وتلك الدول.

الدراسات السابقة:

فى دراسة سابقة المسعود[1] ضمنت هيكل الصندوق، ودوره، وكيفية ادارة الصندوق وموارد وأهم عناصر ومكونات الصندوق، وموارد الصندوق، ومجالات الصندوق وتبين

[1]) وليد المسعود دراسة تحليلية لصندوق النية الكويتي، رسالة ماجستير، المعهد الأسيوى، جامعة الزقازيق، عام ٢٠١٦.

من خلال الدراسة أهمية وهدف انشاء الصندوق تكمن فى المساهمة فى مجالات التنمية المحلية، ودعم موقف الدولة الكويتية فى التعاون الدولى مع الدول الأخرى حيث يساهم الصندوق فى حالات الكوارث والأمراض والأوبئة ودعم الدول فى تلك الحالة لبناء علاقات دولية جيدة.

طريقة البحث:

قامت الدراسة باستخدام الأسلوب التحليل والاحصائي باستخدام معدلات الاتجاه الزمنى العام لقراءة الناتج وأسلوب الأسلوب التاريخي للاحداث وتحليلها وتفسيرها.

نتائج البحث

بالنسبة لدور الصندوق فى التنمية المحلية ساهم الصندوق فى برامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين حديثي التخرج بدولة الكويت وبتقديم الدعم والقروض والمنح لهم، وأيضاً دعم ومساندة القطاع الخاص لتشجيعها على المساهمة فى عمليات التنمية أيضاً دعم المتفوقين من طلبة الكويت فى الدراسة وتحفيزهم وتشجيعهم بالقروض والمنح، ومحاولة حل مشكلة الإسكان بتوفير ودعم صندوق الإسكان بنسبة من عائدات الصندوق لإقامة المساكن للمساهمة فى حل قضية الإسكان بدولة الكويت حيث خصصت نحو ٤٤.٠ مليون د.ك كمتوسط سنوي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٢٠ لدعم المؤسسة العامة للرعاية السكانية وأيضاً دعم توجهات الدولة نحو التنمية الشاملة.

وقيام الصندوق بدور هام خارجي لمساعدة الدول عند حدوث الأمراض والكوارث والتلوث فى البيئة كما حدث فى المفاعل النووى وتقديم الدعم لمكافحة الأمراض فى أفريقيا وغيرها من دول العالم.

وبيان دور الصندوق فى رفع عجلة التنمية سواء داخل دولة الكويت أو خارجها مما يتحقق معه الغرض من إنسائه وأهافه المرجوه. حيث تمثلث مشكلة البحث فى معرفة دور الصندوق فى التنمية محلياً وخارجياً. وأهداف التنمية المرجوة والتى تحقق وجوده من نشاط الصندوق.

أولاً: الدور المحلى للصندوق الكويتي للتنمية

أنشئ الصندوق الكويتي عام ١٩٦١ لدعم ومساعدة الدول العربية والدول النامية الأخرى في تحقيق النمو الاقتصادي ولتعزيز التعاون والصداقة بين دولة الكويت وسائر تلك الاقطار، عن طريق تقديم قروض ميسرة للمشاريع الإنمائية التي تتقدم بها الدول إلى الصندوق، بالإضافة إلى ما يقدمه من منح ومساعدات فنية وما يسهم به في رؤوس أموال مؤسسات التنمية الدولية توطيداً لأصر الصداقة والتعاون بين الكويت وباقي دول العالم.

وفى ذات الإطار التنموي، اتجه الصندوق إلى تعزيز مسؤوليته الاجتماعية محليا بمساهمته في العديد من الأنشطة والمبادرات الاجتماعية والاقتصادية المحلية لدعم جهود

التنمية داخل الكويت وبما لا يخل بمهمه الصندوق ورسالته الأساسية وذلك من خلال مجموعة من البرامج والمساعدات والمساهمات تتمثل في:

١- برنامج تدريب وتأهل المهندسين والمعماريين حديثي التخرج:

ففي إطار دعم جهود التنمية البشرية في دولة ا لكويت، حيث أطلق الصندوق في عام ٢٠٠٤ برنامج تدريب وتأهيل المهندسين والمعماريين حديثي التخرج، والذي يسعى إلى تنمية الكوادر الوطنية واكسابها الخبرة والمعرفة العملية بما يمكنها من المنافسة في سوق العمل محلياً وعالمياً وذلك بالتعاون مع الشركات المحلية والعالمية.

وقد خصص الصندوق لهذا الغرض مليون دينار سنوياً، ايمانا من الصندوق بدوره في تنمية الموارد البشرية التى تعد أساس التنمية، ويتولى الصندوق الإشراف على اعداد وتنفيذ البرنامج الذي تم تصميمه بحيث ينفد على ثلاث مراحل. الأولى منها تهدف إلى تقوية المهارات الأساسية للخرجين من خلال مجموعة محاضرات مكثفة وورش عمل ٣ شهور، اما المرحلة الثانية فهي مرحلة تدريب عملي يلتحق المتدرب خلالها بشركات عالمية لتعميق إدراكهم للأساليب الهندسة الحديثة ولإكسابهم خبرات من خلال ما ينسب إليهم من مهام على مدى ٦ شهور، أما المرحلة الثالثة فتعتبر مرحلة تدريب ميدانية يلتحق خلالها المتدرب بشركات كويتية ليطبق هذه المهارات التي اكتسبها من المرحلتين السابقتين من خلال عدد من المسؤوليات الش تستند إليه.

تم قبول دفعتين حتى الآن ضمن البرنامج، ويتدرب حاليا منتسبو الدفعة الأولى في عدد من الشركات العالمية. بينما يتلقى طلبة الدفعة الثانية تأهيلهم محليا، وتمتد فترة البرنامج إلى ١٣ شهراً.

٢- دعم ومساندة القطاع الخاص:

وعلى الرغم من أن الصندوق الكويتي أنشئ بهدف تقديم المساعدات للدول النامية إلا أن الصندوق قام بأكثر من التفاته نحو الداخل بالتحرك المحلي داخل الكويت على أكثر من صعيد. وكانت البداية تشجيعه ودعمه لقطاع الحاص الكويتي وذلك من خلال إعطاء هامش أفضلية للشركات الكويتية وكذلك للشركات الأجنبية المتآلفة معها. لتنفيذ المشروعات التى يمولها إلى جانب تشجيع الشركات الكويتية والأجنبية على استخدام المواد والمنتجات الوطنية وإلزام الشركات الكويتية الاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية والاتفاق مع الدول المقترضة حول الاستعانة بالخدمات المالية والمصرفية الوطنية وحصر تنفيذ الأعمال والخدمات الاستشارية المتعلقة بالمنح والمعونات على الشركات الكويتية المتآلفة مع شركات أجنبية. وتجدر الاشارة إلى أن عدد المشاريع التي نفذت من قبل شركات كويتية وشركات متآلفة مند تأسيس الصندوق حتي نهاية عام ٢٠٠٤ بلغ حوالى ١٤٠ مشروعاً من اجمالي مشروعات الصندوق تعددت قيمتها ١٤٥ مليون د. ك توزعت على ١٨٥ مقاول ومورد واستشاري محلي.

٣- بادرة "كن من المتفوقين" :

في الإطار نفسه قام الصندوق الكويتي بإطلاق مبادرة أخرى في عام ٢٠١٠ بعنوان "كن من المتفوقين" هدفها تحفير طلاب الثانوية على النجاح والتفوق. حيث يقوم الصندوق بالتعاون مع وزارة التربية باختيار نخبة من المتفوقين رحلات سنوية ثقافية وترفيهية لزيارة الدول التي يتعاون معها الصندوق وللاستفادة من مشروعاته، فيتعرفوا عليها وعلى جهوده التنموية.

كما تهدف المبادرة إلى تعريف الأجيال الجديدة بحجم ومكانه دولة الكويت في عيون الدول الشقيقة والصديقة وتكافئهم على تميزهم وتفوقهم. وزار المتفوقون الذين بلغ عددهم حتى يناير ٢٠٢٠، ٢٥٠ طالب وطالبة عددا كبيرا من الدول مثل جمهوريه مصر العربية، المملكة الأردنية، جمهوريه أوزبكستان، جمهورية الصين الشعبية، تركيا، لبنان، سريلانكا، المملكة المغربية وجمهورية السنغال.

٤- التنمية المجتمعية:

وفي إطار المسئولية الاجتماعية للصندوق، ساهم الصندوق في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة في الكويت من خلال مساهماته فى الحملات والبرامج الخاصة لهذه الفئة سعياً منه الى تشجيعها ونشر الأمل للتغلب على العقبات والصعوبات التي تواجههم في الحياة، وإدماجهم في المجتمع والانشطة الدولية والاقليمية.

٥- القضية الاسكانية:

من أهم وأبرز ملامح مساهمة الصندوق الكويتي في التنمية المحلية هو دوره في دعم المؤسسة العامة للرعاية السكنية وحل المشكلة السكانية. وهذا الدور يعود الى مطلع العام ٢٠٠٢ حيث تم الاتفاق بين بنك الائتمان (بنك التسليف والادخار سابقا) والصندوق الكويتي على أن يتملك الصندوق سندات لصالح البنك بمبلغ ٥٠٠ مليون دينار للمساعدة على تلبية الطلبات السكانية.

واعتبارا من العام ٢٠٠٣ وبعد تعديل القانون والنظام الأساسي لإنشاء الصندوق، على أن يتم استقطاع سنوياً نسبة لا تجاوز خمسه وعشرين فبي المئة (٢٥%) من الأرباح الصافية للصندوق تحول إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لدعم مواردها. وقام الصندوق حتى المالية ٢٠١٩/٢٠١٨ بتحويل مبلغ ٣٧٦ مليون دينار كويتي من المبالغ الواجب سدادها لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكنية حتى يتم الاستقرار السكاني.

يوضح الجدول رقم (١) قيمة العائدات من صندوق التنمية الكويتية لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكانية بدولة الكويت حيث يتضح أن الصندوق يمد المؤسسة العامة للرعاية السكانية بنحو ١٧.٧ مليون د.ك في عام ٢٠٠٥ ارتفعت إلى نحو ٣٥.٨ مليون د.ك في عام ٢٠٠٦ وبزيادة قدرهـا ١٨.١ مليون د.ك. وبنسبة أعلي من ١٠٠%، ثم ارتفعت قيمة العائدات من الصندوق للمؤسسة السكانية إلى نحو ٥٢.٢ مليون د.ك في عام ٢٠٠٧ ثم إلى نحو ٧٦.٤ مليون د.ك في عام ٢٠١٠ مما يوضح تضاعف حجم

المخصصات من الصندوق للرعاية السكانية وذلك نتيجة نشاط الصندوق ولكن تلك المخصصات تراجعت إلى نحو ١٧.٦ مليون د.ك في عام ٢٠١١، وبلغت نحو ٢٨.٩ مليون د.ك في عام ٢٠١٣ ثم نحو ٣٠ مليون د.ك في عام ٢٠١٥، ونحو ٢٣.٥ مليون د.ك في عام ٢٠١٧ ثم نحو ١٦.٤ مليون د.ك في عام ٢٠١٩ تضاعف إلى نحو ٣٦٠

جدول رقم (١) عائدات الصندوق لصالح المؤسسة العامة للرعاية السكانية من ٢٠٠٥ – ٢٠٢٠ مليون د.ك

السنة	قيمة
٢٠٠٥	١٧.٧
٢٠٠٦	٣٥.٨
٢٠٠٧	٥٢.٢٢٠
٢٠١٠	٧٦.٤٢٣
٢٠١١	١٧.٦٠٨
٢٠١٢	٢.٣١٤
٢٠١٣	٢٨.٨٨٧
٢٠١٤	١٩.٤٧٣
٢٠١٥	٣٠.٨٠٣
٢٠١٦	٣.١٦١
٢٠١٧	٢٣.٤٧٤
٢٠١٨	٢٠.٦٩٨
٢٠١٩	١٦.٣٨٧
٢٠٢٠	٣٦٠.٠٠٠
المتوسط	**٤٤.٠٥٩**

المصدر: جمع من: صندوق التنمية الكويتي، تقارير سنوية، حتى عام ٢٠٢٠.

مليون د.ك عام ٢٠٢٠ مما يدل على عظم دور الصندوق في المساهمة في المشكلة السكانية ودعم حل تلك المشكلة بزيادة المخصصات من الصندوق.

وبمتوسط سنوي خلال تلك الفترة نحو ٤٤.٠٥٩ مليون د.ك وهو توضح الدور الهام والداعم من الصندوق للمشكلة الاسكانية وحلها وتخفيف أثرها على المجتمع الكويتي. وبدراسة التطور الزمنى لعائدات صندوق التنمية الكويتي لصالح المؤسسة السكانية تبين أن العلاقة الزمنية تأخذ الشكل التالي خلال فترة الدراسة

ص^هـ= ٤٥.٣١٩ – ١.٧٧٦ س هـ

(٥.١٦٧)* (١.٧٢٤-)

ر = ٠.٥٥ ر- ٢= ٠.٢٨ ف = ٢.٩٧٢*

حيث يتضح أن العائدات المخصصة للرعاية السكانية تزيد بمعدل سنوى بلغ نحو ١.٧٧٦ مليون د.ك وذلك للتوسع فى تقديم الخدمة وتعميمها للشباب خلال الفترة المذكورة.

وبدراسة أثر ايرادات الصندوق على المخصص لعائد المؤسسة السكانية خلال تلك الفترة تبين أنها تأخذ شكل العلاقة التالية:

ص^هـ= ٤٧٥.١٣٢ + ٢.٣٠٧ س١هـ

(٣.٣٣٥) (٢.٠٧٩)

ر = ٠.٥٢ ر- ٢= ٠.٢٠ ف = ٤.٣٢٤*

حيث يتضح من العلاقة السابقة أن زيادة ايرادات الصندوق تؤثر على المخصص للمشكلة السكانية ومخصصاتها بمعدل سنوي غير معنوي متزايد قدره ٢.٣٠٧ مليون د.ك. وهى توضح تزايد دور الصندق واهتمامه بالمشكلة السكانية التى تخص الشباب.

٦- دعم توجهات الدولة نحو التنمية الشاملة:

وفى إطار توجهات الدولة والحكومة لتحقيق التنمية الشاملة قام الصندوق بتكليف من حكومة دولة الكويت للتمويل وإدارة وإعداد الدراسات الخاصة بإنشاء ميناء جديد في جزيرة بوبيان وعرضت نتائج تلك الدراسات على مجلس الوزراء الذى وافق عليها مما يجعل للصندوق دور هام في مختلف مجالات التنمية المحلية مما ينعكس على اقتصاد الدولة ودرها الهام فى تحقيق والنهوض بالتنمية.

ثانياً: الدور الخارجي للصندوق

أ-- دور الصندوق فى مكافحة الأمراض والكوارث فى العالم

لا يقتصر دور الصندوق على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية بل يمتد إلى التنمية البشرية مثل التعليم والصحة والتدريب والتأهيل بل تعداه إلى دعم برامج مكافحة الأمراض وتخصيص المخصصات اللازمة لذلك بالإضافة إلى دعم حالات الكوارث والأوبئة مثل حالات انفجار مفاعل الاتحاد السوفيتي وحالات انتشار الأمراض وسيادة تلك الحالات لذا يكون للصندوق تواجد وشخصية تساهم في تلك البرامج من خلال:

مشاركة الصندوق الكويتي في دعم برامج مكافحة الأمراض:

يتهدد الأمن الصحي العالمي بشكل متكرر جراء العديد من العوامل التي نحفز ظهور وتفشي الأمراض بين البشر. ونقوم مؤسسات دولية بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية وحكومات الدول المعنية والمنظمات الطوعية والمجتمعات المدنية المحلية، بتعزيز قدوة البلدان علس مكافحة الأمراض الوبائية ودعم الاستثمار في المجال الصحي لأجل بلوغ الأهداف الإنمائية الألفية ذات الصلة بالصحة ضمن استراتيجية الحد من الفقر والتركيز علي الفقراء والمهمشين.

تشير الإحصائيات والدراسات الدولية الصادرة من عدة جهات إن أكثر من ٥٠٠ مليون شخص حول العالم يعانون من مرض أو أكثر خاصة فى المناطق المداوية والاستوائية، وإن ما يزيد عن ملياري شخص ٢٥% منهم أطفال دون سن الخامسة، يعيشون في مناطق معرضة للعديد من الأمراض والتي يمكن الوقاية منها وعلاجها، وحوالي ٤٠% من هؤلاء يعيشون في القارة الأفريقية التى تعاني من مشاكل صحية مختلفة ومنها الأمراض المتفشية ذات آثار اجتماعية واقتصادية سلبية. ووفقا لبعض التقديرات فإنه لا يزال هناك نحو ٢.٥ مليار شخص يفتقرون إلي مرافق الصرف الصحي الأساسية مثل دورات المياه، فبي حين أن أكثر من ٦٥٠ مليون شخص حول العالم يشربون من مصادر مياه سطحية غير نظيفة مما تساهم في تفاقم المشاكل المرضية والصحية .

التعاون الدولي:

هناك عدة مؤسسات ومنظمات دولية تقوم بالتعاون مع القطاع العام والخاص بجهود حثيثة لمكافحة الأمراض على مستوى العالم، وذلك لإنقاذ العديد من الأرواح وإيقاف أنتشار الأمراض والأوبئة، من خلال استمرارية دعم الجهود الفنية والمالية ضمن برامح مكافحة الأمراض، تحت مظلة الأمم المتحدة ممثلة بمنظمة الصحة العالمية.

وقد تم تحقيق إنجازات كبيرة فى علاج أمراض عديدة والوقاية منها وتقليص انتشارها والتحكم فيها والقضاء على بعضها، ونم إنقاذ الملايين من البشر من الإصابة بهذه الأمراض. وذلك بفضل الشراكات الدولية الفعالة حيث المساهمات المالية السخية، وتوفير الأدوية، والدعم السياسي وجهود المنظمات الطوعية، مما يمهد الطريق لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويمكن التطرق إلى بعض الإنجازات الرئيسية للتعاون الدولي في برامج مكافحة |لإمراض خاصة فى القارة الأفريقية والتى ساهم الصندوق الكويتي فى تمويلها ومنها:

- علاج أكثر من مليار شخص يعانون من مرض واحد على الأقل من الأمراض المدارية.
- تم التحكم فى أنتشار بعض الأمراض والقضاء على البعض الآخر واستئصالها.
- تلقي مئات الملايين من الأشخاص علاجات وقائية ضد العديد من الأمراض.
- تحرير مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية التى هجرها سكانها بسبب انتشار الأوبئة فيها، ويمكن الرجوع إليها واستغلالها لتوفير الغذاء لإطعام ملايين من الشخاص عند استغلالها بصورة جيدة.

نشاطات برامج مكافحة الأمراض: تغطي برامج مكافحة الأمراض عدة نشاطات ومنها ما يلى:

- مساعدة الدول المعنية فى وضع الخطط الاستراتيجية لعمليات المكافحة .
- استعانة بخبراء دوليين كمستشارين فى مجال الأمراض المختلفة .
- الأعمال الإدارية والتنسيق وتوفير الخدمات اللوجستية والحملات التوعوية.

- إجراء البحوث والتجارب العلمية وتطبيقها، وعمل خرائط لمسح وتحديد مواقع أنتشار الأمراض على المستوى القاري.
- دراسات وتقييم علمية واجتماعية واقتصادية وبيئية وأثارها والمتابعة.
- توزيع الأدوية وخدمات صحية بواسطة منظمات طوعية محلية وإقليمية.
- توفير المعدات والأجهزة ووسائل الاتصالات والمواصلات وتطوير المختبرات.
- الدعم المؤسسي وبناء القدرات والتدريب للكوادر المحلية وعقد الاجتماعات الاستشارية الدولية.

مساهمات الصندوق الكويتي في مكافحة الأمراض:

ومن ضمن نشاط الصندوق التنموي مساهمته في توفير قروض ميسرة لتنفيذ أعمال البنية التحتية التى لها علاقة بالقطاع الصحي كبناء المستشفيات وتأثيثها وتجهيزها بالمعدات الطبية، وإنشاء المراكز الصحية والكليات والمعاهد الطبية المختلفة موزعة في عدة دول، لتحسين الخدمات الطبية والارتقاء بالوضع الصحي للسكان الأمر الذى يؤثر إيجاباً على مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادي.

كما يساهم الصندوق بين فترة وأخرى بتوفير المعونات والمساعدات للعيد من المؤسسات والمنظمات في المجال الصحي ، خاصة مكافحة الأمراض على المستوى الدولي. والجدير بالذكر أن مساهمة الصندوق ممثلاً لدولة الكويت بدأت في تمويل عدة برامج لها علاقة بمكافحة الأمراض في عام ١٩٧٤لدعم برامج مكافحة وباء عمى النهر في القارة الأفريقية ، ويمكن إلقاء الضوء على البرامج التى ساهم الصندوق الكويتي في تمويلها.

١- برنامج مكافحة وباء عمى النهر في أفريقيا (١٩٧٤ – ٢٠١٥) :

بدأت عمليات البرنامج، تحت أشراف منظمة الصحة العالمية في عام ١٩٧٤ وأكتمل انجازه في نهاية عام ٢٠١٥ بمراحله المختلفة وبنجاح كبير، حيث غطى ٣١ دولة. وقد تم التوصل خلال عمليات البرنامج إلى علاج للمرض عن طريق التطعيمات وتطوير أدوية خاصة. ومن أهم نتائج البرنامج أنه تم إنقاذ مئات الملايين من الأطفال من فقدان البصر عند الولادة، وحماية الملايين من الأشخاص من الإصابة بالوباء، وأنه يمكن الآن التحكم بالمرض وتوفير العلاج اللازم له حتى عند ظهوره مرة أخرى في الدول المعنية والحد من خطورته.

٢- برنامج مكافحة دودة غينيا:

بدأت جهود حملة مكافحة المرض في عام ١٩٨٦ بإشراف مركز كارتر الدولي، ونجح البرنامج في تقليص أعداد المصابين من عدة ملايين إلى بضع مئات في القارة الأفريقية، ويسعى البرنامج إلى القضاء على المرض نهائياً. وساهم البرنامج في حل الكثير من المشاكل السياسية والنزاعات الأهلية فى المناطق الحدودية بين الدول حيث تم التركيز على الإسراع في القضاء على المرض. ويغطى البرنامج نشاطات مختلفة منها توزيع المواد الخاصة بترشيح مياه الشرب، ورش أماكن تكاثر يرقات الديدان الطفيلية

الحاملة للمرض، وإجراء البحوث والدراسات الميدانية، وكذلك حملات التوعية للأهالي في الأرياف وتدريبهم على كيفية معالجة المياه على المستوى المنزلي، والارشادات الصحية فى المدارس.

٣- برنامج الشراكة لأجل مكافحة مرض الملاريا :

تأسس البرنامج فى عام ٢٠٠٨ تحت إشراف منظمة الصحة العالمية والذي يهدف إلى التنسيق بين الجهات التمويلية الدولية للإسراع فى مكافحة مرض الملاريا على مستوى العالم، وساهم الصندوق في التمويل للأعوام ٢٠١٢/٢٠١٥. ومن أهم إنجازات البرنامج انخفاض العبء العالمي لتفشي آثار مرض الملاريا بشكل كبير، وذلك بالتعاون مع مؤسسات دولية تهتم بالأمور الصحية ومكافحة الأمراض.

٤- برنامج مكافحة الأمراض المدارية المهمشة في أفريقيا:

تأسس البرنامج في عام ٢٠١٥ بإدارة المكتب الإقليمي الأفريقي لمنظمة الصحة العالمية، ويعتبر الصندوق الكويتي من المؤسسين والممولين الأوائل لهذا البرنامج(المرحلة الأولي ٢٠١٦-٢٠٢٠) . ويشمل ٥ أمراض وهى داء الخيطيات الليمفاوية)داء الفيل(LF ، وداء عمس النهر(ONCHO)، والبلهارسيا(Schisto) ، وداء الديدان المنقولة بالتربة (STH) ومرض التراخوما .(Tracho-ma) ويغطي البرنامج نحو ٤٧ دولة أفريقية تعاني من أحد هذه الأمراض أو أكثر. ويستفيد من البرنامج سنويا ما بين ٣٠٠-٤٠٠ مليون شخص .

٥- برنامج الصندوق العالمي لمكافحة أمراض الإيدز والملاريا والسل:

تأسس الصندوق العالمي في عام ٢٠٠٠ وهو شراكة دولية بين الحكومات والقطاع الخاص بالتعاون مع مؤسسات تنموية والمنظمات الطوعية والخيرية لهدف الإسراع للقضاء على أمراض الإيدز والملاريا والسل بوصفها أكثر الأوبئة فتكا بالبشرية في التاريخ المعاصر. وتم حتى الآن إنقاذ حياة مئات الملابين من الأشخاص حول العالم حيث أن الوفيات الناجمة عن الأمراض الثلاثة فى انحسار، ويستثمر البرنامج سنوياً ما يقارب ٤ مليارات دولار لدعم نشاطاته المختلفة فى أكثر من ١٠٠ دولة حول العالم، وتأتي الأموال بنسبة ٩٥% من الدول والحكومات المانحة و٥% من القطاع الخاص والمؤسسات التنموية والتمويلية، ويساهم الصندوق فى تمويل بعض مراحل البرنامج. وتقدر المكاسب الاقتصادية بحوالي ٣٠٠ مليار على مدى السنوات القادمة، حسب التقديرات المتعلقة بالمكاسب الإنتاجية والوفورات على مستوى الأسر المتلقية للعلاجات الطبية والصحية.

٦- التحالف العالمي لتوزيع اللقاحات والتطعيم (جافى):

يساهم الصندوق فى تمويل برنامج توزيع اللقاحات الدوائية فى الدول الفقيرة، وذلك عن طريق دعم منظمة التحالف العالمي للقاحات والتطعيم التى تأسست عام ٢٠٠٠ وتمثل

القطاع العام والخاص وهدفها توفير اللقاحات الدوائية والتطعيمات وبشكل خاص للأطفال الذين يعيشون فى مناطق فقيرة حول العالم حيث يغطى نشاطه حالياً أكثر من ٧٠ دولة ، وتم حتى الآن منذ تأسيس المنظمة علاج أكثر من ٧٠٠ مليون طفل.

٧- مكافحة مرض الكوليرا فى اليمن:

يساهم الصندوق ضمن عمليات الاستجابة للاحتياجات الإنسانية بمنحة خاصة لليمن فى مكافحة الكوليرا تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) للأعوام ما بين ٢٠١٧ – ٢٠١٩، وذلك لدعم الوضع الإنساني فى اليمن وحماية السكان وبالأخص الأطفال ، من خطورة المرض الفتاك.

٨- مكافحة الحصبة للأطفال السوريين واللبنانيين:

ساهم الصندوق الكويتي فى دعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف) عن طريق منحة لبرنامج توفير حقن الحصبة للمرضى الأطفال اللبنانيين والسوريين اللاجئين فى لبنان. وتستخدم المنحة فى إطلاق حملات وطنية لمكافحة مرض الحصبة وشلل الأطفال إذ تستهدف الحملة أكثر من ٩٥٥ ألف طفل تتراوح أعمارهم ما بين ٦ شهور – ١٠ سنوات. وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة اللبنانية.

٩- دعم مكافحة جائحة كورونا المستجد:

ساهم الصندوق الكويتي فى دعم جهود السلطات الصحية الكويتية فى مكافحة جائحة فيرس كورونا المستجد لتعزيز إمكانيات الدولة لمواجهة هذه الجائحة من خلال منحه سخية قدمت لحساب صدوق مساهمات مواجهة انتشار الفيروس، وذلك لتغطية جزء هن مدفوعات مطلوبة من الأمانة العامة لمجلس الوزراء والسلطات الصحية. كما ساهم الصدوق فبي تخصيص مبالغ من بعض المنح القائمة وذلك للاستجابة للجائحة لصالح كل من الجمهورية اللبنانية، ودولة فلسطين، وجمهورية أوزبكستان، ومنظمة |لأتحاد الأفريقي، واللاجئين السورين في الجمهورية اللبنانية عن طريق جمعية الهلال الأحمر الكويتية، ومبادرة مجموعة البنك الدولي التي طرحت فبي اجتماع مجموعة العشرين .

١٠- البرنامج الإقليمي لمكافحة الأمراض الحيوانية العابرة للحدود:

يهدف البرنامج إلى تحقيق تمكين جميع الدول العربية وبعض الدول الأفريقية من السيطرة على الأمراض الحيوانية العابرة للحدود ومنع انتشارها، عن طريق تطبيق أعمال الرصد والتقصي والتحصين والمكافحة، وذلك للوقاية واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية الصحة العامة للإنسان والحفاظ على الثروة الحيوانية. ويتعلق البرنامج بعدة أمراض تعتبر مشتركة بين الانسان والحيوان وعالية الوبائية وعابرة للحدود وهى مرض الحمى القلاعية (Foot and Mouth), وحمى الوادي المتصدع (Rift Valley Fever) والإجهاض المعدي (Brucellosis) وطاعون المجترات الصغيرة (Small Ruminants

(Plaque، والبرنامج تحت أشراف المنظمة العربية للتنمية الزراعية بالتعاون مع منظمات دولية ذات العلاقة بصحة الحيوان، خلال السنوات ما بين ٢٠١٧ – ٢٠٢٤.

١١- المساهمة كعضو مؤسس في صندوق أمراض المناطق المدارية:

ساهم الصندوق الكويتي في عام ١٩٩٤ في دعم نشاط إدارة أمراض المناطق المدارية التابعة لمنظمة الصحة العالمية، بمساهمة مالية لتأسيس صدوق وقف مستقل لأمراض المناطق المداوية. وذلك لغرض العمل لصالح الفقراء فى جميع إنحاءI لمعمورة عن طريق تطوير أنشطة مكافحة أمراض المناطق المدارية وتعزيزها في البلدان التي تتوطنها هذه الأمراض ومساعدتها في حل المشاكل، وتدريب القوي العاملة وتشجيع البحوث الخاصة باستنباط الوسائل الملائمة لتنفيذ برامج المكافحة.

١٢- برنامج مكافحة مرض دودة غينيا:

يعتبر البرنامج حملة دولية لمكافحة المرض والقضاء عليه حيث بدأت جهوده في الثمانينات وكان عدد المصابين حوالي ٣.٥ مليون شخص في عام ١٩٨٦ وتم تقلصه حاليا الى حوالي ١٠ آلاف حالة، وتتركز في القارة الأفريقية، ويسعى البرنامج الى القضاء على المرض نهائيا، ويرجع نجاحه الى التعاون الدولي بين عدة جهات تمويلية منها الصندوق الكويتي، ومؤسسات تنموية، والشركات الخاصة ومنظمات غير حكومية.

ويغطى البرنامج نشاطات مختلفة منها توزيع المواد الخاصة بترشيح مياه الشرب، ورش الأماكن التي تتكاثر فيها يرقات الديدان الطفيلية الحاملة للمرض، واجراء البحوث والدراسات الميدانية، وكذلك الحملات التوعوية للأهالي في الأرياف وتدريبهم على كيفية معالجة المياه على المستوى المنزلي، والارشادات الصحية في المدارس. ويقوم مركز كارتر الدولي بالأشراف على البرنامج بالتعاون مع جهات دولية كمنظمه الصحة العالمية، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية واليونيسيف .

يشمل البرنامج آلاف من القرى في الدول الأفريقية منها بنين، بوركينافاسو، ساحل العاج، إثيوبيا، الكاميرون، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر، نيجيريا، السنغال، توغو، أوغندا، السودان، إضافة إلى بعض الدول الآسيوية كالهند وباكستان واليمن.

ينتقل المرض بواسطة ديدان طفيلية تعيش في المياه العذبة غير النظيفة التى يعتمد عليها السكان في الشرب والري في المناطق الريفية، حيث لا تتوفر أدنى الوسائل للتنقية والترشيح. ويسبب المرض مشاكل صحية كبيرة تترتب عليها سلبيات اجتماعية واقتصادية منها تدني انتاجية العمالة الزراعية، وضعف كفاءة المرأة في العمل ورضاعة المواليد، والى عدم مقدرة الأطفال والشباب المصابين الذهاب الى المدارس وتحصيل العلم.

وعند استهلاك المياه الملوثة تنتقل يرقات الطفيليات في جسم الانسان المصاب وتنمو وتتكاثر بأعداد كبيرة جدا يصل طولها الى ما بين ٦٠ – ٩٠ سم على شكل ديدان خيطية رفيعة، ثم تبدأ رويدا بالخروج من الجسم عبر الجلد مسببة آلاما مبرحة وفي بعض

الأحيان عجزا دائما. ولا توجد أدوية أو عقاقير تساعد على القضاء عليها في الجسم، والطريقة الوحيدة هي الوقاية عن طريق استهلاك مياه شرب نظيفة وخالية من الطفيليات.

١٣- تشرنوبل(محاصرة الكارثة):

شهد العالم في السادس والعشرين من ابريل ١٩٨٦ أسوأ حادث نووي في تاريخ الصناعة النووية - والذي تحل ذكراه الثلاثون هذا العام - وهو حادث تشيرنوبل. حيث انفجر المفاعل الرابع من مجموعة مفاعلات تشيرنوبل في الاتحاد السوفيتي أنذاك ليسفر الانفجار عن تدمير مركز المفاعل بالكامل. بالإضافة إلى انهيار المبنى وحواجز الحماية ومنظومة الأمان الخاصة بالمفاعل. وقد أدى انفجار المفاعل إلى تسرب المواد المشعة لتلوث البيئة المحيطة، وإلى وصول تلك المواد إلى أماكن بعيدة خلال المرحلة النشطة من الحادث وهي الايام العشرة الأولى التي أعقبت الانفجار.

أدى هذا التسرب بدوره إلى الوفاة الفورية لحوالى ٣٠ عاملاً على مدى الأسابيع القليلة التي تلت الحادث. كما تم فرض منطقة محظورة يبلغ قطرها ثلاثين كيلومتر منذ ذلك الحين. وذلك بعد الإخلاء الإجباري لحوالي ٢٠٠.٠٠٠ نسمة. ومن جانب آخر شكل الدمار وحجم كارثة تشيرنوبل دافعاً للعديد من الدول - بما فيها الكويت - للتعاون الدولي في هذا المجال بالغ الاهمية .

وقد بدآ العمل على محاصرة الوحدة الرابعة لمفاعل تشيرنوبل منذ عام ١٩٨٦، حيث بدأت الجهود الدولية الحثيثة والمستمرة للحصار الأمن لموقع الكارثة مع التخلص الآمن من المكونات المشعة للمفاعل المنكوب. فعقب حادث ١٩٨٦ ظهرت الحاجة العاجلة للتدخل السريع لاحتواء الوحدة الرابعة وما تحويه من وقود نووي. وذلك في ظروف غاية في الخطورة. ومن ثم وبناء على قرار مجلس وزراء الاتحاد السوفيتي في نوفمبر من ذلك العام تم بناء ملجأ – صار يعرف باسم "منظومة الحماية" لاحتواء الوحدة الرابعة وحوالي ٢٠٠ طم من الوقود النووي، والذى تم خلطه مع حوالي ٥٠٠٠ طن من الرمل والرصاص وحمض البوريك وذلك على وجه السرعة. إلا أن القلق المتصاعد حول الحانة المتدهورة لمنظومة الحماية دفعت المجتمع الدولي للتحرك من أجل إيجاد حل طويل أمد لمحاصرة المفاعل المنكوب.

ولتلك الغاية وبناء على مبادرة مجموعة الدول السبع والاتحاد الأوروبي مع أوكرانيا في عام ١٩٩٧، فقد وضع فريق من الخبراء النوويين العالميين والأوكرانيين خطة للحصار الآمن لتشيرنوبل كخارطة طريق من أجل تحويل منظومة الحماية إلى منظومة آمنة بيئياً كما تم إنشاء صندوق مفاعل تشيرنوبل في نطاق البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير من آجل إدارة موارد عمليات تنفيذ الخطة.

تمت تجربة الخطة إلى ثلاثة مراحل حيث كرست المرحلة الأولى والتى انتهت عام ٢٠٠٨ للمحافظة على مستوى الأمان الحالي خوفاً من التدهور وذاك بزيادة قدرة المنشآت والمنظومات الحالية على تحمل وتحسين اعتماديتها، وقد بدأت المرحلة الثانية مع ٢٠١٠-

ومازالت مستمرة – وذلك لبناء الحصار السليم الجديد مع مرافقه والتى تشمل الرافعات التى يمكن التحكم بها من بعد ومعدات استرداد المواد المشعة ومركز للتحكم لتفكيك وتخزين تلك المواد داخل الحصار، والتخلص الآمن منها. ويشبه الحصار السليم الجديد حظيرة طائرات ضخمة يبلغ عرضها ٢٦٠ متر وطولها ١٦٥ متر، وارتفاع ذروة قوسها ١١٠ متراً. ويهدف تصميم الحصار المذكور إلى احتواء وعزل منظومة الحماية، الحالية عن البيئة المحيطة، كما تم تزويده بمنظومة تهوية متطورة لتقليل خطر التآكل وقد تم تصميم كامل المنشأة لتتحمل الظروف الجوية القاسية بما فيها درجات حرارة تتراوح من - ٤٣ درجة مئوية إلى +٤٥ درجة مئوية وسرعات رياح تصل إلى ٣٣٢ كم بالساعة وذلك بعمر افتراضي يصل إلى ١٠٠ متر على الأقل. ويجدر بالذكر أن كافة الأعمال والجهود تتم بالتعاون مع الحكومة الأوكرانية للحصول على موافقتها على كافة التصاميم المقترحة وذلك من خلال تبني تصاميم توفر أصى امكانية لحماية العاملين من تسرب الاشعاعات. وتأتى المرحلة الثالثة بعد اكتمال الحصار السليم الجديد المتمثلة بتفكيك وإدارة التخلص الأمن من المواد المشعة داخله.

هذا ومن المتوقع الانتهاء من الحصار السليم الجديد خلال عام ٢٠١٧، وقد بلغت قيمة تعاقدات صندوق مفاعل تشيرنوبل حتى أكتوبر ٢٠١٥ ما يربو عن ٢.٠٠٠ مليون يورو، مقدمة مما يزيد عن أربعين دولة. وفى هذا الشأن فقد بادرت دولة الكويت لدعم صندوق مفاعل تشيرنوبل منذ إنشاه من خلال الصندوق الكويتي ، حيث قدم الصندوق الكويتي منحة بقيمة ٤ مليون دولار أمريكي عام ١٩٩٨ تلتها منحة أخرى بمبلغ ٢ مليون دولار أمريكي عام ٢٠٠٥. كما قدم الصندوق منحتين تبلغ قيمتها ٥.٢ مليون دولار أمريكياً و٣.٨ مليون دولاراً أمريكياً عامي ٢٠١١ و٢٠١٥ على التوالي وذلك لسد الفجوة في التمويل.

ويجدر بالذكر أن الصندوق الكويتي يقوم بالمتابعة المستمرة لكافة مشاريع وشئون وميزانية صندوق مفاعل تشيرنوبل، وذلك بالتعاون مع بقية الدول والمؤسسات المانحة. كما يعمل على تعزيز الشراكة بينهم في مجال الاستخدام الأمن للطاقة النووية لخدمة أجيال المستقبل.

عوامل نجاح برامج مكافحة الأمراض: هناك عدة عوامل تساهم في نجاح برامج مكافحة الأمراض على المستوى الدولي ومنها:

- التزام واستمرارية الجهات التمويلية والتنموية الدولية في توفير الموارد المالية.
- التعاون البناء المثمر بين حكومات الدول المعنية والجهات المشرفة على البرامج الصحية المختلفة وجميع الشركات كالمؤسسات التمويلية، والمنظمات الطوعية المحلية والاقليمية والدولية، وأهالي المناطق المصابة بالأمراض.
- الدور البارز للحملات الإرشادية والتنويرية في نشر التوعية الصحية في المدن والقرى النائية والمؤسسات التعليمية بشتى الطرق.

- الشفافية والمرونة في التعامل بين اللجان الفنية والإدارية التابعة للبرامج.
- دور التجارب والأبحاث العلمية في كيفية التعامل مع الأمراض من ناحية التشخيص والعلاج، بالإضافة إلى أهمية الدراسات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وتوفير البيانات والمعلومات للجميع ونشرها دولياً.
- دور القطاع الخاص في توفير وسائل ابتكارية وتسهيلات لتصنيع وتوزيع الأدوية والعلاجات المتعلقة بالأمراض المختلفة.

التوصية:

توصي الدراسة بضرورة مساهمة صندوق التنمية الكويتي في دعم التنمية المحلية الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مساهمة الشباب فى التنمية، وأيضا دعم التنمية فى الدول التى تمر بظروف وكوارث مرضية أو انتشار الأوبئة بها وظروف طارئة للوقوف بجانب تلك الدول مما يساهم فى تقوية العلاقات والتعاون الدولي بين دولة الكويت وتلك الدول.

المراجـــــــع

أولاً: المراجع العربية:

(١) الصندوق الكويتي للتنمية، التقرير السنوي، أعداد مختلفة من ٢٠٠٥ – ٢٠١٩.

(٢) الصندوق الكويتي للتنمية، القروض والمنح والمعونات الفنية المقدمة للدول العربية، خلال السنوات ٢٠٠٥ – ٢٠١٩.

(٣) مجلة المصارف: ماذا تحمل خطة التنمية الجديدة لمستقبل الاقتصاد الكويتي؟، السنة الخامسة عشرة، العدد ١٣٨، مايو ٢٠١٥.

(٤) محمد إبراهيم محمود الشافعي: دور العلاقات الاقتصادية الدولية فى منظومة الاقتصاد القومي، المؤتمر العربي الخامس حول "المدخل المنظومي فى التدريس والتعلم" إبريل ٢٠٠٥.

(٥) وصايف الشمري : دور القطاع الخاص في الخطة الإنمائية الكويتية ٢٠١٠ – ٢٠١٤ مجلس الأمة الكويتي، فبراير ٢٠١١.

ثانياً: المراجع باللغة الاجنبية:

(1) Devlet istatistik Enstitusu :T.C. Basbakanlik Devlet istatistik Enstitusu, Dis Ticaret istatistikleri , Matbassi, Ankara, 1991 .

(2) Erdem Başçi: Monetary Policy of Central Bank of the Republic of Turkey after Global Financial Crisis, Insight Turkey Vol. 14 ,No. 2/2012.

(3) European Commission: Communication From The Commission To The European Parliament, The Council, The European Economic And Social Committee And The Committee Of The Regions Commission Staff Working Document Turkey, 2014 Progress Report.

An Analytical Study Of The Role Of The Kuwait Development Fund In Addressing The Repercussions Of Disasters And Crises

Ahmed Qate' Qanzel Batti Al-Anzi

The Central Agency for Public Tenders at the Council of Ministers - Kuwait
Alenizi90409@gmail.com

ABSTRACT

The role of the fund locally is to support local development by preparing cadres for human development and community development through a group of local programs in various directions to achieve this and support society and advance it socially, scientifically and intellectually, and externally in supporting countries economically, socially and health by providing aid and grants for development and in the event of health, environmental and social disasters. The fund aims through this to cohesion and build the internal community and quickly achieve its goals and the participation of its members. As for the international community, it supports and develops it economically and socially to achieve the economic and political relations of the State of Kuwait to support the state and its advancement and strengthen its external relations, which are the most important objectives of the study and research.

Conclusively, the study recommends the need for the Kuwait Development Fund to contribute to supporting local economic and social development and increasing the contribution of youth to development, and also to support development in countries that are experiencing disease conditions and disasters or the spread of epidemics and emergency circumstances in order to stand by those countries, which contributes to strengthening international relations and cooperation between the State of Kuwait and those countries.

Key words: An Analytical Study, Role Of Kuwait Development Fund, Addressing Repercussions, Disasters And Crises